

العمليات الإنسانية للأمم المتحدة تهديداً لاستقلالية الأطراف الإنسانية والتنوع الهائل للمناهج التي تؤمن منظمة أطباء بلا حدود بأهميته المحورية في تقديم المعونات الإنسانية الفعالة والمؤثرة.

إيريك ستوببايرتس (eric.stobbaerts@london.ms.f.org) هو كبير الباحثين بمنظمة أطباء بلا حدود، المملكة المتحدة. وسارة مارتن (@sarah.martin@amsterdam.ms.f.org) هي المتخصصة بالشؤون الإنسانية بفرع المنظمة في هولندا. أما كاثرين ديريدان (katharine.derderian@brussels.ms.f.org) فهي مستشارة الشؤون الإنسانية لقضايا السياسات بفرع المنظمة في بلجيكا.

١. [www.un.org/peace/reports/peace\\_operations](http://www.un.org/peace/reports/peace_operations)  
٢. تشمل الدراسة المشتركة بين الأقسام قسم منظمة أطباء بلا حدود في بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى مكتب المنظمة في البرازيل. ولا تمثل هذه الدراسة الموقف المؤسسي للمنظمة إزاء إصلاح العمليات الإنسانية في الأمم المتحدة. وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه الدراسة، رجاء متابعة مقالتنا القادمة في معهد التنمية العالمية/فريق السياسات الإنسانية.  
٣. [www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/missions/sgnote.pdf](http://www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/missions/sgnote.pdf)  
٤. <http://cerf.un.org>  
٥. انظر المدونة الخاصة بتوني بوترز (صندوق إنقاذ الطفولة) على الرابط: <http://blogs.odi.org.uk/blogs/exchange/archive/2007/01/18/1591.aspx>

على التحليل والاستجابة المشتركة لا يتوافق مع الطبيعة المستقلة ومتعددة الجوانب والقائمة على الابتكار التي تسم الاستجابات الإنسانية، كما ينهض هذا الإصرار كقيد مفروض على تفاعل المنظمة مع هؤلاء أو غيرهم من هياكل التنسيق الأخرى. وينبغي على الفرق العاملة بمنظمة أطباء بلا حدود العمل بشكل متواصل على مراقبة الكيفية التي يؤثر بها أسلوب تفاعلنا مع الأطراف الأخرى، شاملة المجموعات العنقودية التي تقودها الأمم المتحدة، على نظرتنا لاستقلاليتنا ونزاهتنا وحياديتنا.

لا يمكن وضع استنتاجات قاطعة في هذه المرحلة بخصوص الكيفية التي تؤثر بها إصلاح العمليات الإنسانية للأمم المتحدة على ساحة العمل الإنساني، سواء إيجابياً أو سلباً. ورغم عدم وجود ما يدل على أن هذه الإصلاحات تؤثر بشكل مباشر على التجمعات السكانية التي نخدمها، إلا أن الكم الهائل للوقت والمجهود والأموال المخصصة لعملية الإصلاح ووضع الأولوية بشكل أكبر لزيادة التنسيق عن توفير الاستجابات العاجلة يمثل تأثيراً غير مباشر على غياب القدرة على مساعدة التجمعات السكانية الأكثر ضعفاً. ولا تزال هذه الإصلاحات قيد التطوير ويجب أن تخضع للمساءلة والتمحيص من قبل جميع الجهات الإنسانية. ونتيجة لما تجرته من توسيع نطاق تطبيق منطق التناسق والتكامل، تشكل إصلاح

فمفاهيم التكامل والتماسك ذات الرداء السياسي والتي صارت بشكل متزايد تغزو ساحة العمل الإنساني سوف تزيد من تآكل المفاهيم الهشة بالفعل الخاصة بالحيادية واستقلالية الأطراف الإنسانية. ونجد ذلك أوضح ما يكون في مناطق مثل العراق أو الصومال أو دارفور وحيث ينظر السكان إلى العمال الإنسانيين باعتبارهم أشخاص ساعين لتحقيق مآرب سياسية من خلال المساعدات المتحيزة وذات الطابع السياسي والمتحيزة لمناطق دون آخر، وليس كأطراف نزيهة حيادية تعمل لمساعدة من يعانون الحاجة الشديدة.

وكانت منظمة أطباء بلا حدود قد اتخذت قرارها بعدم المشاركة في المجموعات العنقودية على المستوى 'العالمي' بسبب مبادئنا في الاستقلالية والنزاهة. واستجابة للواقع الميداني شديد التعقيد والاحتياجات العملية، نجد أن تشارك المعلومات والتبادلات العمليانية العملية قد تؤدي بمنظمة أطباء بلا حدود للمشاركة في قطاعات معينة كملاحطين على مستوى رأس المال والمستوى الميداني. وبالنسبة لأطباء بلا حدود، فإن الاستقلالية والنزاهة لا يمكن أن يعنيا الانعزالية وعلى المنظمة واجب الحفاظ على العلاقات الثنائية الرئيسية مع هياكل التنسيق في الأمم المتحدة. بيد أننا نقر في النهاية بأن إصرار المجموعات العنقودية التي تقودها الأمم المتحدة

## هل مشاكل العمل في المناطق الخطرة هي الحلقة المفقودة في عملية الإصلاحات؟

ماتيو بينسن

وغالبا ما يراود العمل الإنساني ظروف الصراعات التي تنطوي على درجة ما من المخاطرة الشخصية للعاملين في هذا المجال، إضافة إلى أن ضراوة هذه المخاطر قد زادت عن ذي قبل حيث تزايدت الهجمات المستهدفة للفرق المحلية والدولية وشركائهم من الجهات الإنسانية، فمنذ عام ١٩٩٧ تضاعف عدد الحوادث الرئيسية للعنف (أعمال القتل والاختطاف والهجمات المسلحة المفضية لإصابات خطيرة) والتي ارتكبت ضد عمال الإغاثة والمساعدات<sup>١</sup>. وقد تظال هذه المخاطر في بعض الحالات المستفيدين من المساعدات أنفسهم، فقد عبر المحللون العراقيون عن مخاوفهم من أن ارتباط المستفيدين من المساعدات بالجهات الإنسانية قد يزيد من المخاطر المحدقة بهم و/أو قد يؤدي إلى رفضهم لهذه المساعدات.

في الوقت الذي تتناول فيه الإصلاحات الحالية عدداً من القضايا الرئيسية التي تمس المدنيين في أوقات الصراع نجد أن هذه الإصلاحات نفسها تغض الطرف عن قضايا أخرى قد ربما تكون أكثر إلحاحاً والتي تواجه العاملين في حقل المعونات الإنسانية. ففي العراق، وإلى حد أقل في أفغانستان ودارفور والصومال، لا تشكل القضايا المتعلقة بالتنسيق أو التمويل أو القيادة كبرى التحديات فالتحديات الرئيسية هي القضايا المتعلقة بتوفير المعونات الإنسانية في المناطق التي تعاني أوضاعاً خطيرة غير آمنة.

علمنا المعاصر الذي يعيش تجليات العولمة، سوف يقع ذنب سوء أداء العمليات الإنسانية في أعناق جميع الأطراف العاملة في الحقل، وبالتالي فعلى العاملين في حقل المعونات الإنسانية أن يسعوا للتعاون معاً من أجل اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة لمواصلة توفير المساعدات الإنسانية للمستفيدين منها حتى في ظل أكثر الأوضاع خطورة.

كانت عملية تسييس المساعدات الإنسانية - والتي نشأت كمحصلة لتدهور المبادئ الإنسانية القائمة على النزاهة والحيادية والاستقلالية - قد أدت إلى استهداف العاملين في مجال المعونات الوطنية والدولية وشركائهم المحليين وربما تشكل أحد أسباب المخاطر التي تحدى بالمستفيدين أنفسهم الذين يسعى العاملون في المجال الإنساني إلى مد يد المساعدة لهم. وفي

أو المنظمات غير الحكومية المحلية وتوفير قدر أكبر من التدريب الأمني لها.

■ بحث تداعيات الاتكال على الإدارة عن بعد على الموارد البشرية، حيث يجب الحرص على ضمان امتلاك الفريق الوطني العامل للمهارات القيادية وكذلك اكتسابه التدريب الضروري والقدرة على الاعتماد على الذات والتي تمكنه من اتخاذ القرارات الصعبة رداً على معطيات الواقع الميداني سريعة التبدل في المناطق ذات الأوضاع غير الآمنة.

■ التشاور الوثيق مع الجهات المانحة والمستفيدين من المنح لضمان تفهمهم للتحديات المرتبطة بتنفيذ عمليات الإدارة عن بعد في المناطق ذات الأوضاع غير الآمنة.

■ مواصلة التفاوض بشأن رقعة نشاط العمل الإنساني والمحافظة عليها؛ وقد يتطلب ذلك فصلاً جماعياً للعلاقات التي تؤسسها وتحافظ عليها الجهات الإنسانية مع الأطراف العالمية والهيئات الوطنية في البلدان والأطراف العسكرية وعمليات حفظ السلام.

وينبغي ألا يُسمح للتعديدية الضرورية لتعزيز قطاع العمل الإنساني بأن تؤدي على عكس ما اختط لها إلى انقساتمات بغية. إن عملية الإصلاحات الإنسانية تجري في ظل أوضاع دولية مضطربة. وتسلط الدعوات الصاخبة من أجل مشاركة أكثر قوة للأمم المتحدة في العراق، وهو أكثر مكان غير آمن حالياً في العالم، الضوء على الحاجة الملحة لقيام المسؤولين عن الإصلاحات الإنسانية باتخاذ خطوات استباقية نحو التطوير الجماعي للمناهج المبتكرة إزاء التنسيق والقيادة في الأوساط غير الآمنة.

ماثيو بينسن (bensonm@unhcr.org or)

هو (matthew.benson@alumni.tufts.edu)

باحث مقيم يعمل بالتعاون مع دائرة وضع

السياسات والتقييم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org/research/

3b850c744.html)

١. آديلي هارمر و كاثرين هافر و آبي ستودارد، توفير المساعدات في المناطق ذات الأوضاع غير الآمنة: التوجهات الراهنة في السياسة والعمليات، تقرير فريق السياسات الإنسانية 23، سبتمبر 2006. [www.odhpn.org.uk/hpg/aid\\_insecure\\_environment.html](http://www.odhpn.org.uk/hpg/aid_insecure_environment.html) انظر ملخص

id21 على الرابط: [www.id21.org/zinter/id21zinter.exe?fa=0&i=s10bas1g1&u=46fa287e](http://www.id21.org/zinter/id21zinter.exe?fa=0&i=s10bas1g1&u=46fa287e)

٢. العراق: البحث عن حلول (http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ28\_Iraq/10-13.pdf)

٣. انظر المقال الذي كتبه إيريك ستوبارتس وسارة مارتن و كاثرين ديرديريان في صفحة ١٨

النهج العنقودي والبعثات المتكاملة، والتي تخشى بعض الهيئات الإنسانية أنها قد تسهم في تعميق عملية تسييس المساعدة ومن ثم مضاعفة المخاطر التي تهدد الأعمال الإنسانية الآمنة.

نحن بحاجة لأن نعمل معاً كمجموعة على بحث التهديدات التي يواجهها العمل الإنساني القائم على المبادئ في البيئات المتسمة بعدم الأمان وأن نبدأ البحث عن حلول مبتكرة لهذه المشكلة. ففي البيئات غير الآمنة، لا تستطيع أي وكالة أممية أو منظمة غير حكومية سواء كانت محلية أو دولية أن تعمل بمعزل عن الآخرين كما أن سلوكيات بعض الجهات الإنسانية قد تكون لها تداعياتها المحتممة على جميع الهيئات الإنسانية في منطقة العمليات. وتضطلع كل جهة إنسانية بمسؤولية والتزامات تجاه المستفيدين من خدماتها والتي تسعى لمساعدتهم بأن تبحث عن حلول مشتركة أمام التحديات المشتركة. ولهذا، فإن رحيل لجنة الصليب الأحمر الدولية و منظمة أطباء بلا حدود من طاولة المناقشات الخاصة بالإصلاحات الإنسانية لهو أمر يدعو إلى القلق.

ينبغي على من يتولون المسؤولية عن تشكيل معالم عملية الإصلاحات الإنسانية القيام بما يلي:

■ بحث السبل التي يتسنى من خلالها توسيع مظلة الحماية للمستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى الفرق الوطنية والدولية العاملة.

■ وضع خطط طوارئ للإدارة عن بعد في بلدان مثل باكستان وزيمبابوي والتي تعد معرضة بشكل كبير لحوادث الاضطرابات المزمنة.

■ بحث المخاوف التي أثارها بعض الجهات الإنسانية غير الأممية حول ما يمكن أن يسببه النهج العنقودي والبعثات المتكاملة من تسييس للمساعدات الإنسانية.<sup>٢</sup>

■ اتخاذ الحيطة قبل مباشرة أية أنشطة كبيرة يمكن أن تهدد أمن جميع الجهات الإنسانية - مثل تحديد هوية ومصدر العمليات الإنسانية في مناطق الصراعات المسلحة والتعاون مع جماعات الدفاع في المناطق غير الآمنة.

■ بحث الجوانب الأخلاقية في تحويل المخاطر الأمنية من الفرق الأجنبية إلى الفرق الوطنية

وقد تضمنت إحدى الاستجابات الشائعة لغياب القدرة على الوصول إلى مناطق المحتاجين للمساعدات تبني عمليات الإدارة عن بعد (RMOs)، وهي ليست بالأسلوب بالجديد، فقد كان قد سبق للجهات الإنسانية أن تبنتها ولكن تحت مسميات مختلفة - البرامج البعيدة المدى أو 'التحكم عن بعد' أو 'الدعم عن بعد' أو 'الشراكة' أو 'العمليات عبر الحدود' أو 'العمليات المحدودة' أو 'عمليات الكر والفر' أو 'المساعدات السريعة' أو 'عمليات أعطٍ واذهب' أو 'الفرص السانحة' - في أفغانستان وبيافرا والشيشان وميانمار والصومال والسودان وبلاد أخرى. وتتضمن عمليات الإدارة عن بعد والتي يتم إجراؤها في العادة تلبية لاحتياجات بعينها تحريك الفريق الدولي إلى المناطق الآمنة البعيدة عن مناطق العمليات، وترك مسؤولية العمليات للفريق الوطني أو الشركاء المحليين والذين من المفترض أن يتمتعوا بقبول محلي أكثر من الأجانب رغم عدم توفر أية أدلة على ذلك. وكما يتضح لنا من المقالة التي كتبها أندرو هاربر و خوسيه ريبيرا العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي نُشرت في عدد نشرة الهجرة القسرية الخاص بالعراق<sup>٣</sup>، ليست عمليات الإدارة عن بعد بالحل الجاهز لجميع التحديات التي تتم مواجهتها في المناطق ذات الأوضاع غير الآمنة. ورغم ذلك، فإن بدائل عمليات الإدارة عن بعد التي تحظى بالإشادة قد تشمل تبني ما يطلق عليه البعض اسم 'العقلية الدفاعية' والتي تؤدي فيها القيود الأمنية إلى إعاقة مساعي الجهات الإنسانية في تنفيذ الأعمال التي يتوقع منهم الناس القيام بها.

وعلى الرغم من أن أسلوب الإدارة عن بعد يسمح باستمرارية توفير الخدمات إلا أنه لا يسمح بتحمل المسؤولية حيال المستفيدين المستهدفين والجهات المانحة في الكثير من الحالات. فالمخاطر التي تواجه الفرق الوطنية والشركاء المحليين هائلة وهم معرضون لمخاطر أكبر عن نظرائهم الدوليين.

من الضروري كذلك أن نضع في الاعتبار المخاوف التي أثارها بعض العاملين في حقل المساعدات الإنسانية، خاصة أولئك العاملين خارج مظلة الأمم المتحدة، من أن الأساليب الحالية إزاء تحسين التنسيق والقيادة يمكن أن تؤدي إلى تسييس المساعدات الإنسانية، وتتناول هذه المخاوف من حيث أثارها في سياق المناطق غير الآمنة. وقد يتطلب ذلك قيام جميع الأطراف بإعادة النظر في المنفعة المشتركة لمناهج مثل